والالف واللام في قوله وهدة الكمال للعهد او بعض الضمير على
راي اي مرة كما لغاي المسح **وموجب اغتسال** اي موجبه المتصل
من جنابة وحيض ونفاس وولادة فان يجب نزع الخف
وتجديد لبسه ان اراد المسح بان ينزعه ويتطهر ثم يلبسه
واللبس الاول انقطعت مدة المسح فيه بالجنابة او نحوها
لامر الشارع بنزع الخف من اجلها في خبر صفوان بن عسال
صححه الترمذي وغيره دل الامر بالنزع على عدم جواز
المسح في الغسل والوضوء لاجل الجنابة فهي ما لثة من المسح
قاطعة لمدته حتى لو اغتسل لابسا لا يمسح بقيته كما هو
مقتضى كلام الشيخين وغيرهما وقيس بالجنابة ما في معناها
ولان ذلك لا يتكرر تكرر الحدث الاصغر فلا يشق النزع وخرج
بكلامه اغتسال طهر النجاسة فلا يوجب نزعه ان امكن
ان البقاء فيه فله اتمام المدة لعدم الامر بالنزع لها بخلاف الجنابة
وليست في معناها فان لم يمكن ان البقاء فيه وجب النزع
باب الاستنجاء اي واداب قضاء الحاجة وهو الاستطابة
بنحو الماء والحجر وهو من نجوت الشجرة اذا قطعتها لان
المستنجي قطع الاذى عن نفسه والاستجمار منه اي حجر خاص
بالحجر **تلويث فرج موجب استنجاء** اي يوجب الاستنجاء
بما او حجرا كما ياتي ما خرج من السبيل او الدبر وهو ملوث
ازالة النجاسة لاعلى الفور بدليل جواز تاخيره عن وضوء
الرفاهية بخلاف التيمم وسواء في الملوث اكان معتادا
كالبول ام نادرا كالدم والقيح والمذي والودي بلا
يجب الاستنجاء بخروج ريح ولا نحو بعد جاف لعموات مفقوده

في

من ازالة النجاسة او تخفيفها **وسن بالاحجار ثم الماء** بان يجمع
بينهما فقدم الاحجار لانها تنقي العين والماء يزيل الاثر من غير
مخامرة لعين النجاسة ولا فرق كما اقتضاه كلامه في استحباب
الجمع بين البول والغائط ولابد لكمال السنة من طهارة الاحجار
وجمعها اما بالنسبة لاصلها فتحصل بدون ذلك فان اراد الاقتصار
على احدهما فالماء افضل **يجزي** في الاستنجاء **على الاصل في**
ازالة النجاسة **او ثلاث احجار** لان الشارع جوز الاستنجاء بها حيث
فعله رواه البخاري وامر بفعله بقوله فيما رواه الشافعي وغيره
وليتبع بثلاثة احجار للوافق لما رواه مسلم وغيره من نهيه صلى
الله عليه وسلم عن الاستنجاء باقل من ثلاثة احجار **ينقي** بها
افاد به الشرط امران كلاثة احجار وانقاء المحل بها فلا يكفي
الانقاء بدونها والا لم يكن لاشتراطها معنى فان لم يحصل
الانقاء بها وجبت الزيادة الى حصوله وشمل كلامه احجار الذهب
والفضة والحرم والجواهر واجزاء الاحجار في دم حايض او نفسا
ولو نبيا وهو كذلك وفائدته فيمن انقطع دمها وعجزن عن
عن استعمال الماء لسفر او مرض او نحوه فاستنجت بالاحجار ثم
تيممت فانها تصلي بلا اعادة والاصح تعين الماء لاستنجاء قبلي
للشكر وثقبة متفتحة بنقض الخارج منها ولو لثيب
تحققت وصوله لمدخل الذكر ولا يجزي الحجر في نحو الاقلف
اذا وصل البول الى الجلدة ما هو الغالب غيبتا اي يجب
انقاء المحل بالاحجار عن عين النجاسة بحيث لا يبقى الا اثر
لا يزيله الا الماء او صغار الخزف **وسن الايتار** بالمثناة ٥
في الاستنجاء بعد الانقاء المذكور اذ لم يحصل بوتر كان حصل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)